تقييم توجهات السياسة الصناعية في العراق بعد 2003

Evaluation of industrial policy trends in Iraq after 2003

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي
الجامعة المستنصرية / كلية الأدارة واقتصاد , بغداد , العراق
Dr. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie
College of Administration and Economics / Al-Mustansiriyah University , Baghdad , Iraq
faalah@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

أسهمت السياسة الصناعية في العراق بعد 2003 في تراجع عنصر الاستدامة في النمو الاقتصادي وافتقار النمو الاقتصادي في العراق الى عنصر الاستدامة بعد 2003، نتيجة استمرار الاعتماد على النفط الخام، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الاقتصادي، وقد أسهمت توجهات السياسات الاقتصادية والسياسة الصناعية في تفاقم هذه النتيجة. فالاستراتيجيات والتوجهات تم طرحها بعد عام 2003 تقوم على الرهان على القطاع الخاص واليات السوق في النهوض بهذا القطاع مقابل إقصاء الدولة وحصر نشاطها في إطار تنظيمي صرف من خلال تبني السياسة الصناعية الافقية. تدعو هذه الورقة الى تبني مقاربة عقلانية، واقعية لمعالجة المشكلات القطاع الصناعي، تقوم على الجمع بين دور السوق ودور السياسة الصناعية، فلا يمكن لآليات السوق لوحدها ان تحقق كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية في ظل مشاكل واختلالات، ووجود بطالة مرتفعة، وكذلك تدهور بيئة الاعمال وضعف الجانب الأمني وتعقيداته المعروفة. فالإصلاح المنشود ينبغي ان تلعب فيه الدولة دورا متوازنا ومتكاملا مع السوق، خصوصا أن القطاع الخاص المحلي في العراق وبسبب أوضاعه المعروفة يحتاج ولوقت طويل الى الدولة ودعمها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية، القطاع الصناعي، الاستراتيجية الصناعية، الاقتصاد العراقي

Abstract

The industrial policy in Iraq after 2003 contributed to the decline in the sustainability component of economic growth And the lack of economic growth in Iraq to the element of sustainability after 2003, as a result of the continued dependence on crude oil, and the decline in the relative importance of the manufacturing sector in the economic structure, and the trends of economic policies and industrial policy contributed to the exacerbation of this result. The strategies and directions that were put forward after 2003 are based on betting on the private sector and market mechanisms to advance this sector in return for excluding the state and limiting its activity to a purely regulatory framework through the adoption of a horizontal industrial policy. This paper calls for the adoption of a rational, realistic approach to address the problems of the industrial sector, based on combining the role of the market and the role of industrial policy. Market mechanisms alone cannot achieve production efficiency and social justice in light of problems and imbalances, and the presence of high unemployment, as well as the deterioration of the business environment and the weakness of the side. Security and its well-known complexities. The desired reform in which the state should play a balanced and integrated role with the market, especially that the local private sector in Iraq, due to its well-known conditions, needs for a long time the state and its support.

Keywords: industrial policy, the industrial sector, industrial strategy, the Iraqi economy

المقدمة

قطاع الصناعة هو من اكثر القطاعات قدرة على استدامة النمو ، وهو القطاع الذي يجعل الاقتصاد اقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية ، لذا اصبحت الدول تتسابق في تصميم السياسات الصناعية الكفيلة بتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يمكن نعزو سبب افتقار النمو الاقتصادي في العراق الى عنصر الاستدامة بعد 2003 ، الى استمرار الاعتماد على النفط الخام ،وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الاقتصادي ، وقد أسهمت توجهات السياسات السياسة الصناعية في تفاقم هذه النتيجة. فالاستراتيجيات والتوجهات تم طرحها بعد عام 2003 لم تدخل حيز التنفيذ، بعد ان واجهة مجموعة من التحديات السياسة والاقتصادية والأمنية

مشكلة البحث:

تعود إلى وجود مجموعة التحديات التي أسهمت في أضعاف الدور التنموي لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، فقد أسهمت تلك التحديات في ارتفاع معدل هشاشة الاقتصاد العراقي وضعف قابليته على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية واستمرار للتركيب المشوه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، الذي يعود الى هيمنة قطاع النفط والخام وضالة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التأكيد على أهمية دور السياسات صناعية في تعزيز دور القطاع الصناعي في تحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي الهادف الى تقليل الاعتماد على الريع النفطي وعلى الأنشطة ذات القيمة المنخفضة، من خلال تشخيص العوامل التي أسهمت في فشل السياسة الصناعية وتقديم مجموعة من المقترحات التي توضح المهام المطلوب تنفيذها من قبل صانعي الساسة الصناعية من اجل تجاوز الفشل التنموي وتحقيق التنويع والتحول الهيكلي

فرضية البحث:

أن تعزيز الدور التنموي لقطاع الصناعة التحويلية يستلزم تصميم سياسة صناعية تعمل على تقديم مجموعة من الحوافز المؤسسية والمالية والادارية والتنظيمية التي تعمل على تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه هذا القطاع

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث الى محاولته الكشف عن وجود نوع من الارتباط بين ضعف الدور التنموي لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، وضعف اجراءات السياسة الصناعية بعد عام 2003.

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاث محاور، تناول الأول الإطار النظري للسياسات الصناعية، اما المحور الثاني فتناول واقع القطاع الصناعي في العراق بعد عام وناقش المحور الثالث توجهات السياسة الصناعية في العراق قبل وبعد عام 2003.

المحور الإطار النظري لقطاع الصناعة التحويلية والسياسات الصناعية

أولا: أهمية قطاع الصناعة التحويلية

تعود أهمية قطاع الصناعة التحويلية الى قابليته على دفع عجلة التنمية الاقتصادية لعدة أسباب أهمها: (إسماعيل ، 1981، 53)

1. قابليته على تحقيق الاستيعاب الانتاجي للقوى العاملة.
2. يتميز بقوة علاقته التشابكية مع القطاعات الأخرى.
3. يسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي.
4. انه أكثر القطاعات قدرة على تطوير وتنمية الانتاجية لقدرته على تعزيز الابداع والابتكار وتطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

تلك المزايا دفعت الدول الى التسابق في تصميم السياسات الصناعية الكفيلة بتطوير هذا القطاع، لتعزيز قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على تلك المزايا أيضا يمكن تفسير سبب افتقار النمو الاقتصادي في العراق الى عنصر الاستدامة، بسبب اهمال هذا القطاع واستمرار الاعتماد على النفط الخام، مما أدى الى تراجع أهمية النسبية في الهيكل الاقتصادي فوصل الى ادنى نقطة في تاريخه الإنتاجي وهي اقل من 1% في عام 2019، وتعزو هذه الدراسة ذلك الى الفشل الى اخفاق توجهات السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة الصناعية خاص.

ثانيا: مفهوم السياسة الصناعية

تصنف السياسة الصناعية على انها أهم أنواع السياسات الاقتصادية الهيكلية لكونها تعمل على تحريك القوى الرئيسة المسؤولة عن عملية التحول الهيكلي، وهي النسب والعلاقات البنيانية والعلاقات القطاعية من خلال إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية وتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية وأحجامها ومهامها وأنشطتها. بما يجعلها تنمو تدريجيا حتى تسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي بما يسهم في رفع أداء الاقتصادي الكلي

والسياسات الصناعية تمكن الحكومة من القيام بدور هام من خلال التشريعات التي تسنها مثل قانون حماية الصناعة وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن الصناعية وقانون تسجيل الشركات الأجنبية وقانون ضريبة الدخل وغيرها من التشريعات. وتركز السياسة الصناعية على تقديم الدعم الفني، المالي، البحث، التطوير، الإبداع وتنمية

الصادرات وتشجيع الاستثمار، البيئة، المواصفات والمقاييس، السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية، ومن اهم عناصر مفهوم السياسات الصناعية. Wilson (and Annalisa 2009,13-15)

1. انها تضم تشكيلة من الإجراءات والأدوات التي تسعى لمنح معاملة تفضيلية لقطاع الصناعة من اجل دعم القدرات الإنتاجية والتكنولوجية.
2. تهدف الى تحقيق التكامل الاستراتيجي مع بقية السياسات الاقتصادية لضمان توفير الحوافز المالية والنقدية للاستثمار الصناعي.
3. تهدف الى التأثير على سلوك المستثمر الصناعي سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التشغيل أو التصدير
4. تشمل سياسات الدعم المباشر لتأسيس وتحسين البنية التحتية الإنتاجية.
5. تشمل على سياسات دعم المنافسة وإجراءات منع تشكل الاحتكار
6. تساعد على زيادة الامكانات التصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج.
7. لها أهمية كبيرة في عملية التحول الهيكلي وإعادة الهيكلة الصناعية، من خلال دورها في دعم التحولات المستمرة طويلة الأجل في التركيب القطاعي للاقتصاد بعيدا عن القطاعات الأولية ونحو التصنيع أو الخدمات عالية القيمة، ويدفع التحول الهيكلي الدول نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيدا وأعلى قيمة في فضاء المنتجات. (Stiglitz and others ,2013)

ثالثاً: أهمية السياسات الصناعية:

من أبرز الأسباب التي دفعت السياسة الصناعية إلى الواجهة، هي الحاجة الملحة لضرورة ظهور أشكال جديدة من نماذج السياسات العامة، بعد تزايد الاعتراف بعدم إمكانية السوق بمفرده على تقديم الأداء الأمثل للمجتمع وخصوصا بعد الأثار طويلة الأجل التي تركتها الأزمة المالية الاقتصادية لعام 2008. (حواس ، 2018، 52)

وتعد السياسات الصناعية من أهم السياسات الاقتصادية لكونها تقوم بدور فعال في تطوير وتنظيم الاقتصاد، فتستطيع الحكومة من خلال أدوات السياسة الصناعية أن تؤثر في الهيكل الصناعي، كما تسهم تلعب في تطوير الأداء الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية، بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكونها تتميز بما يأتي. (حطاب، 2016، 24)

1. الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة في عملية الإنتاج (كفاءة تخصيص الموارد).
2. الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات بأقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية المتاحة.
3. الكفاءة العالية توزيع توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المساهمين في النشاط الإنتاجي الكفاءة توزيع الإنتاج).

رابعا: مبادئ وأهداف السياسة الصناعية:

1. مبادئ السياسة الصناعية:

حتى تتمكن السياسة الصناعية من تحقيق أهدافها يجب أن ترتكز على مجموعة من المبادئ، لا تحيد عنها ومنها. (سعيد، 2014، 30)

1. التركيز على إزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية: يمكن تحديد وبصورة دقيقة الخطوات الضرورية اللازمة من اجل تحفيز التقدم الصناعي، يتم ذلك من خلال التشاور مع الشركات المحلية ومؤسسي المشاريع المحليين والمستثمرين الأجانب.
2. تقديم الدعم ومتابعة الأداء: يعد الدعم الذي تقدمه الحكومة لشركات القطاع الخاص ضروريا من أجل توجيه أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية إلى مجالات الصناعة، التي تتميز بالأهمية الحاسمة بالنسبة للنمو طويل الأمد من اجل تنويع القاعدة الإنتاجية التي تعلق عليها الحكومة الآمال لزيادة الناتج المحلي والتطور في قاعدة الإنتاج وزيادة التوظيف والعمل على تنويع مصادر الدخل مستقبلا.
3. إنشاء آلية للرصد والتقييم والمساءلة: من اجل الوقوف على جوانب القصور والعمل على تعديل كافة الانحرافات من خلال المشاورات مع الشركات أو وقف العمل بها، لهذا يجب أن تخضع كل من السياسات الصناعية العامة والمشاريع الصناعية في مجال الصناعة الخاصة للتقييم والمساءلة بصورة دورية ومستمرة ومنتظمة.
4. بناء علاقات فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة الصناعية ربما لا تتماشى مع الظروف التي توجهها الشركات المحلية ومؤسسي المشاريع المحليين،

2-أهداف السياسة الصناعية:

تهدف السياسات الصناعية إلى تحقيق التكامل بين سلاسل التوريد المحلي،g لاندماج في سلاسل التوريد العالمية، ذلك من خلال تطبيق حزمة متكاملة وشاملة من الإجراءات التي تعمل على تحفيز الأنشطة الإنتاجية الصناعية، خاصة في القطاعات الصناعية التي تمتلك إمكانيات واعدة تمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة للتحول الهيكلي، في أطار الإنتاج والتصدير نحو المنتجات والخدمات ذا القيمة المضافة، التي تعتمد على المعرفة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتطورة. (التجارة، 2016، 25)

كما تهدف السياسة الصناعية الى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يأتي. (ilberto,1998,5)

1. تسريع وتحفيز القطاع الصناعي والتكييف مع المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

2. حث الشركات للتعاون بينها من خلال توفير بيئة ملائمة ومواتية.
3. توفير أفضل نتائج الابتكار والبحث والتكنولوجيا واستعمالها في تطوير القطاع الصناعي.
4. جلب رأس المال الأجنبي لتمويل وتطوير المشاريع الصناعية من خلال خلق مناخ استثماري مناسب يتمتع بالاستقرار.
5. تشجيع الصناعات التي تتميز بالكفاءة التصديرية لضمان تدفق العملات الأجنبية لدعم الميزان التجاري
6. العمل على تحسين أداء القطاع الخاص خاصا الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
7. تدعيم نشاط البحث والتطوير في القطاع الصناعي لان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسين وتطوير منتجات بعض القطاعات لتميزها عن بقية السلع الأخرى.
8. دعم وتحفيز الصناعات المحلية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية عندما تواجه سياسات إغراقيه من المصدرين الأجانب.
9. تهدف السياسة الصناعية إلى تسريع النمو الصناعي وذلك عن طريق الاستثمار في القطاع الصناعي والبنية التحتية.
10. العمل على تحفيز التغيير البنيوي نحو الإنتاج بأعلى نشاط.
11. ضمان الفعالية من حيث التكلفة والإنتاج عن طريق إعادة هيكلية المؤسسات العامة.
12. بناء وتطوير المواهب النادرة والمتخصصة في تنمية المشاريع من اجل خلق ثورة صناعية.
13. الاهتمام بتصنيع السلع الضرورية اللازمة وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة من الخارج.

خامسا: تفعيل دور السياسات الصناعية:

يمكن أن تعزز التدخلات المختارة والمنفذة بعناية في رفع معدلات النمو والتوظيف في القطاع الصناعي، هذا ما أكدت علية الأدلة من نتائج تقييمات لمجموعة من الدول التي تتميز بالدخل المرتفع في عامي (2010 و 2012) أذ يستطيع الدعم المالي المقدم للشركات الصناعية أن يزيد من فرص خلق العمل بتكلفة منخفضة جدا لكل وظيفة، كما أن الدعم الجيد المقدم للشركات يمكن أن يزيد من إجمالي الإنتاجية، بالنسبة لعناصر الإنتاج كذلك التعريفات الجمركية التي تأخذ بالاعتبار وجود مستويات متفاوتة من المهارات بين الصناعات، التي لديها إمكانية في تحفيز الإنتاج الاقتصادي، بذلك ضرورة تفسير هذا الأنواع من الدراسات من اجل تقييمها.

وباختصار يمكن القول أن تفعيل دور السياسات الصناعية يستلزم ما يأتي. (اليونيدو، 2013، 24)

1. استخدام النظام السياسي من اجل ان لا يتم الانفراد بالقرار ولا يتم التكفل بأي سياسة ما لم تحظ بموافقة من هم في السلطة.
2. وضع جدول للتحول الهيكلي، بهدف إقامة ورعاية الأنشطة الإنتاجية في الدول ذات الدخل المنخفض.
3. العمل على دعم الحوار بين القطاعين العام والخاص، لتصميم التدخلات التي تعتمد على معرفة الخبراء في القطاع الخاص وأيضا الدعم من أصحاب القرارات العامة.
4. تعزيز قدرات إدارة السياسات الصناعية بشكل فعال بين الجهات الرئيسية في الدول النامية بطريقة عملية ومركزة.

وأخيرا تستطيع الخبرة الدولية أن تقدم دروسا تدعوا للاهتمام في النمو الصناعي من خلال أدوات السياسات الصناعية، لكن البلدان النامية من المستبعد أن تنجح عن طريق محاكاة الاقتصادات التي تتميز بالدخل المرتفع وذلك لان النهج الاستراتيجي لبناء السياسات الصناعية يجب أن يصمم لملائمة الظروف المحلية.

ثالثا : انواع السياسات الصناعية

1. السياسات الصناعية العمودية (المباشرة):

وهي السياسات التي يتبناها التيار المدافع عن دور قوي للحكومة في النشاط الاقتصادي، وتتمثل بمجموعة الإجراءات التي تتحيز لفروع صناعية منتقاة، وتسمى بالسياسة النوعية لكونها تتوجه إلى نوع محدد من النشاط الصناعي أو الى مناطق جغرافية معينة.

1-1-مبررات استخدام السياسات الصناعية العمودية (المباشرة) (Nabli and others 2006,4)

أ- حجة الصناعة الناشئة

ب- هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الانتاج العالمي والتكنولوجيا والتجارة الدولية أدى الى نشوء ظاهرة التركز في السوق الدولية.

ت- حجة فشل السوق: التي تمنع البلدان النامية من تحقيق الاهداف التنموية

ث- توسع نشاطات المصانع التي تتمتع بعدد من المزايا المرتبطة بالتكنولوجيا والمعلومات في ظل العولمة

ج- غياب شروط المنافسة الكاملة

ح- فرضية العامل المفقود: وتعود لندرة عنصر عنصر رأس المال والتكنولوجيا والريادة

خ- هيمنة الصناعات كبيرة الحجم على النشاط الإنتاجي الذي انعكس سلباً على الصناعات الصغيرة،

د- حاجة البلدان النامية لدفعة تنموية قوية تعزز دور القطاع الصناعي، غير ان قوى السوق لا تسمح باعادة توزيع الموارد نحو النشاط الصناعي

2. السياسات الصناعية الأفقية (الغير مباشرة):

تهدف السياسات الصناعية الأفقية الى إيجاد بيئة صديقة للأعمال من خلال، تسهيل الوصول إلى المعلومات ، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، بالإضافة لتوسيع نطاق البنية التحتية ،للحد من تشوهات السوق وزيادة المنافسة المفتوحة والشفافة ، ولا تميز السياسات الأفقية

بين الفروع ومناطق النشاط الصناعي وتكون دائميه وليست مؤقتة. (Nabli and others 2006,6)

1-2 -مبررات السياسة الافقية: من اهمها ما يأتي: (الاسكوا، 2007، 2)

أ- تعمل على تخفيض التشوهات من خلال تعزيز المنافسة. ولا تميز بين فروع ومناطق النشاط الصناعي وتكون دائميه وليست مؤقتة

ب- تعمل على تسوية الارضية لجميع الصناعات فتضعف حوافز للبحث عن الريع.

ت- تمتلك القابلية على التكيف مع تقلبات الاسوق ومنافعها لا يتم قطفها من قبل المجموعات التي تبحث عن الريع وتعمل على ادامة الوضع القائم لإدامة المنافع الخاصة واستمرار الفساد

رابعا: اختيار السياسة الصناعية الملائمة:

ان اختيار تشكيلة الإجراءات الملائمة يتحدد مما يأتي

اولا: موقف الحكومة من التدخل في القضايا الصناعية، أمام الحكومة عدة خيارات: (الربيعي، 2015، 22)

1. الامتناع عن التدخل
2. التدخل المباشر عن طريق السياسة العمودية
3. التدخل غير المباشر عن طريق السياسة الافقية
4. التدخل في حل قضية المؤسسات العامة اختيار واختيار احد هذه الحلول اما :

أ- خصخصة المؤسسات العامة او

ب- الاحتفاظ بها في إطار القطاع العام ج-إدارة هذه المؤسسات بنفس طريقة القطاع الخاص؛

ثانيا: موقف الحكومة من أولوية الصناعات: أمام الحكومة خيارين اما: تبني تعويض الاستيراد او تشجيع التصدير

ثالثا: الموقف من المنافسة الخارجية: أمام الحكومة ثلاث خيارات :-

1. حماية الصناعة المحلية
2. عدم الحماية،
3. الحماية في المرحلة الأولى ثم يتم تخفيف الإجراءات الحمائية.

رابعا: الموقف من الاستثمارات الأجنبية: أمام الحكومة أربعة خيارات في هذا الميدان:

1. استقطاب رؤوس أموال أجنبية.
2. عدم السعي لاستقطابها؛
3. تبني سياسة انتقائية من خلال السماح بالاستثمار الاجنبي في فروع صناعية معينة دون سواها؛
4. فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية.

خامسا:الموقف من مساعدة القطاع الصناعي: ثلاثة خيارات متوفرة للدولة على الأقل في هذه المجال

1. مساعدة القطاع الصناعي من خلال الإعفاءات الضريبية، وسياسات الدعم
2. مساعدة الفروع الصناعية التي تتعرض للأزمة
3. عدم المساعدة حرصا على عدم إفساد أليات السوق.

سادسا: الموقف من استراتيجية التصنيع: هل تمنح الحكومة الأولوية للصناعات الخفيفة أو التركيز على الصناعات الثقيلة أو لمزاوجة بين الاستراتيجيتين

المحور الثاني واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق

أولا: خصائص قطاع الصناعة التحويلية في العراق بعد عام 2003

يتسم قطاع الصناعة التحويلية في العراق بعد عام 2003 بجملة من الخصائص التي افرزتها عقود من سوء الادارة والحروب والعقوبات الدولية ، ومن أبرز تلك الخصائص: (آل طعمة ، 2017)

1. ارتفاع حجم الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص (قرابة 17752 منشأة) تمثل 98.3% مقابل 1.5% مملوكة للدولة و0.2% ذات ملكية مشتركة. الا ان انتاج شركات القطاع العام في العراق يشكل قرابة 90% من اجمالي الانتاج الصناعي في البلد.
2. على المستوى التكنولوجي تصنف 56% من معامل الشركات العامة بانها منتجة لمنتجات عالية ومتوسطة المكون التكنلوجي مقابل 28% منخفضة المكون التكنلوجي و16% معتمدة على المواد الخام. الا ان واقع القطاع الصناعي يفصح عن قدم المكائن والمعدات وضعف مواكبة واستخدام التطورات التكنلوجية والمنظومات الحديثة في السيطرة والتشغيل.
3. انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية فى GDP، لتصل في المتوسط إلى اقل من 2% خلال المدة 2008-2018.

انخفاض معدلات الانتاجية وتزايد معدلات الطاقات الانتاجية العاطلة

أ- اذ تعمل قرابة 70% من شركات القطاع العام باقل من 40% من طاقاتها التصميمة. فضلا على تدني مستويات الجودة والنوعية الناجم عن ضعف الالتزام بالمواصفات القياسية للإنتاج.

ب- أكثر من 30% من معامل الشركات الصناعية العامة متوقفة حاليا بعضها على درجة كبيرة من الأهمية مثل الحديد والصلب و كبريت المشراق وبعض معامل البتروكيمياويات والفوسفات وغيرها.

ت- أكثر من 40% من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد اجور العاملين.

4. ضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في توليد فرص العمل ، اذا يقدر اجمالي الايدي العاملة المنخرطة في هذا القطاع (عام، مختلط، خاص) قرابة 500 الف عامل. فضلا على اعتماد قرابة 40% من الشركات العامة على المعونات الحكومية

في تسديد رواتب العاملين لديها، كونها شركات خاسرة.

5. ضعف الاداء الاستثماري لشركات القطاع العام، وخصوصا فيما يتعلق بإنشاء شركات جديدة واعتماد التكنولوجيا المتطورة، وذلك نتيجة لتركيز التخصيصات المالية الحكومية على اعمال تشغيل المشروعات الحكومية القائمة ومعالجة الاخفاقات فيها.
6. إهمال التأثيرات البيئية السلبية للأنشطة الصناعية الناتجة عن الملوثات الصناعية فضلا على
7. تدنى نوعية المنتجات الصناعية العراقية،

ثانيا : مشكلات وتحديات التصنيع في العراق :

يعاني القطاع الصناعي من عدة مشاكل ابرزها:- (الشاوي ، 2011)

1. التقادم تكنولوجي لمعدات الانتاج واندثار الكثير منها محاسبيا وارتفاع حجم ما يعرف بالتكاليف المغرقة ، وهو ما يشكل قيدا أساسيا امام الجهود الرامية الى خصخصة تلك المنشأت
2. تأثير العقوبات وعدم الاستقرار حد من قدرات التطوير بإدخال وسائل انتاج جديدة، وتطوير قدرات ومهارات العاملين.
3. فتح الأسواق وتدفق السلع المستوردة واعراض الاجهزة الحكومية عن شراء المنتجات المحلية
4. ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية نتيجة الغاء الدعم الذي كان يقدم الى مدخلات الانتاج قبل عام 2003
5. ضعف الطاقة الكهربائية تسبب في انخفاض مستوى الإنتاجية وانخفاض نسب استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة
6. تعرض بعض الشركات الصناعية العامة الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الانتاجية الخاصة بها.
7. التدهور الشديد في الإنتاجية العاملين بعد زيادة اعداد العاملين في الشركات العامة وارتفاع التكاليف الصناعية .
8. ارتفاع تكاليف الصيانة بسبب حالة اندثار الموجودات والمكائن والمعدات.
9. عدم الاهتمام برفع مستوى جودة المنتجات وعدم الاهتمام بتحقيق جودة الأداء والحصول على شهادة الايزو
10. ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق
11. توقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص واغلاقها بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية غير المواتية.
12. وجود هدر واضح في استخدام الموارد والطاقة والمياه.

بالإضافة الى التحديات الفنية التي تعيق تطور الصناعة في العراق هناك العديد من التحديات الخارجية ومنها ضعف بيئة الاعمال وغياب الاستقرار السياسي والامني والانهيار شبه الكامل في البنية التحتية من حيث توافر الطاقة الكهربائية وطرق النقل والمواصلات وضعف البنية التحتية المعرفية من شبكات اتصال وتكنولوجيا معلومات فضلا على غياب ابسط اسس الحوكمة وتفشي البيروقراطية والفساد المالي والاداري بشكل مرعب في معظم الحلقات الادارية لشركات القطاع العام.

ثالثاً: الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي:

يتميز هيكل قطاع الصناعة التحويلية في العراق بهيمنة القطاع الخاص الذي يشكل 87.2% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية في العراق مقارنة بـ 11.8% للشركات العامة ، و1% للشركات المختلطة إلا أن هذا التوزيع لا ينعكس على مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج. اذا تهيمن شركات القطاع العام على أكثر من 90% من مجموع الإنتاج الصناعي، تتركز في الفروع الصناعية الثقيلة، في حين يتركز انتاج القطاع الخاص والمختلط في بعض السلع الغذائية والانشائية والمعدنية والكيمياوية والكهربائية، حسب ما يبين الجدول (1) .

الجدول (1) نسبة مساهمة القطاع العام والمختلط والخاص في النشاط الصناعي في عام 2019

النشاط الإنتاجي	القطاع العام%	القطاع المختلط%	القطاع الخاص%
الهندسية والمعدات	2.6	0.1	0.5
التعدينية	0	0	0
الكيماوية وتصفية النفط	40.7	0.2	4.6
الغذائية	4.1	48.7	38.3
الدوائية	1.2	0.8	0.2
النسجية	0.4	0	0
الخدمات الصناعية وتحويلية أخرى	51	50.2	56.4
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة التراكمي لسنة 2019

المحور الثالث توجهات السياسة الصناعية في العراق

شهد العراق خلال المدة 1960-2020 عدة أنواع من توجهات السياسة الصناعية فقد تم تبني السياسات العمودية ثم تم التوجه نحو تبني اتجاه ليبرالي متطرف خلال المدة 2003-2011 بعدها جرى التحول الى تبني مزيج من السياسة الصناعية العمودية والافقية بعد اعلان الاستراتيجية الصناعية في عام 2012 ، وسنسلط الضوء بشكل موجز على أبرز هذه السياسات وكما يأتي

أولا : توجهات السياسة الصناعية في العراق قبل 2003

1. تبنى العراق خلال المدة 1960- 2002 توجها يقوم على التدخل الحكومي الواسع في النشاط الصناعي من خلال تبني السياسة العمودية التي تمثلت باستراتيجية التصنيع المعوض للاستيراد القائم سياسة تجارية مشددة وتدخل حكومي واسع النطاق ، تمثل بالإجراءات والقوانين حماية المنتج المحلي ووضع القيود على أسعار الصرف، وتميزت المدة من (1960-1985) بتطبيق تعويض الاستيراد على الصناعة المدنية (السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة) اما المدة (1986- 2002) فتم تطبيقها على الصناعة العسكرية وترك الصناعة المدنية للقطاع الخاص لذا شهد لقطاع الصناعي توسعا ملحوظا خلال هذه المرحلة ووصلت مساهمته الى حوالي 12% وهي اعلى مساهمة وصلها في تاريخه الإنتاجي . (المشهداني ، 2012،79)

وباختصار فأن تعويض الاستيراد اقتصر على الصناعات الاستهلاكية والسلع المعمرة والسلع العسكرية، ونتج عن تطبيق هذه السياسة تكوين قطاع صناعي غير متوازن ومتحيز لصالح الصناعات الاستهلاكية ولا يمتلك القدرة على التحول إلى الصناعات الوسيطة والرأسمالية، كما أن هذه الصناعات لا تقوى على البقاء الا في ظل استمرار سقف الحماية وتوفير المدخلات المستوردة والسلع الرأسمالية ، لذا ان معظم هذه الشركات المحمية قد توقفت بشكل جزئي او تام بعد فرض العقوبات الدولية في عام 1991 ، فضلا عن تعرضها معظمها للتدمير خلال الحروب وثم خلال اعمال النهب والسلب بعد 2003 ، وانتهت هذه المرحلة باستمرار الاختلال في القطاع الصناعي، وغياب العوامل التي تدعم التكامل الإنتاجي بين فروعه وانشطته ، كما تميزت تلك المرحلة بافتقار السياسات الى الرؤى والحوافز طويلة المدى، لذا فأنها أفرزت منتجات قليلة التنوع، وذات محتوى تكنولوجي منخفض، ويعود فشل تلك السياسات الى مجموعة من التطبيقات الخاطئة ومن أهمها:

(Nabli and others 2006,20-15)

1. احتضان القطاع العام بدون شروط :

طبقت هذه السياسة في ظل ما يعرف بالرهان الاستراتيجي على قطاع العام من خلال مجموعة من السياسات العمودية الانتقائية الهادفة دعم مؤسسات هذا القطاع وحمايتها من المنافسة الخارجية، دون تحديد قيد زمني أو معايير للأداء.

2. التمويل بتكلفة منخفضة

أدت سيطرة الدولة على الأنظمة المصرفية وغير المصرفية الى تمويل السياسة الصناعية العمودية بتكلفة منخفضة من خلال أسعار الفائدة المنخفضة التي كانت سلبية عادة من حيث القيمة الحقيقية. وعن طريق هذه الآلية جرى توفير الدعم الضمني للأنشطة والشركات المستهدفة في القطاعات التي تحظى بالأولوية. كما أنشئت مصارف التنمية الصناعية لتقديم القروض بالعملات الأجنبية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية

3. تطبيق سياسات تثبيت الأسعار أدت إلى تعطيل مهمة الأسعار كإشارة مرشدة إلى تكلفة الإنتاج، فضلا عن ارتفاع تكاليف الدعم
4. المغالاة في سعر الصرف : أدت إلى إضعاف تنافسية القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري الخارجي، أو ما يسمى «المرض الهولندي»..

2. **توجهات السياسة الصناعية في العراق بعد عام 2003 :**

شهدت المدة من 2003-2012 توجه ليبراليا متطرفا تمثل بتخلي الحكومة شبه التام عن النشاط الإنتاجي وتركه للنشاط الخاص، الا أن ظروف العجز في الموازنة العامة في العامة في عام 2009، خفف من حدة هذا التوجه المتطرف لذا دعت الحكومة في عام 2012 الى تصميم استراتيجية جديدة تراعي التغيير الذي طرأ، الذي تمثل بالتحول من المركزية الشديدة الى النظام الليبرالي الذي يدعو الى قيادة القطاع الخاص للنشاط الإنتاجي ، وقد لخصت الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 التي -إعدها فريق عمل بإشراف مكتب المستشار الاقتصادي في وزارة الصناعة والمعادن، وعضوية 15 ممثلا عن القطاع الصناعي العام، القطاع الخاص، القطاع المختلط، وبمشاركة منظمة اليونيدو – تلك التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية، التي سعت الى وضع إطار مؤسسي يحكم عملية إعادة هيكلة الصناعة للمساعدة في وضع الاقتصاد العراقي على مسار واعد للتنمية في الأجلين المتوسط والطويل، الا أن تلك التوجهات وواجهت عدد من التحديات وهي: (حسين ،2016)

- **تحديات سياسية :** تمثلت بعرقلة جماعات المصالح والكتل الباحثة عن الريع لتنفيذ بنود هذه الاستراتيجية ، تحديات اقتصادية: هبوط أسعار النفط الى اقل من 40 دولار
- **تحديات امنية :** احتلال داعش لخمس محافظات عراقية وحرب تحرير المحافظات المحتلة ، وقد حالت تلك التحديات دون تنفيذ بنودها، فظلت حبيسة ادراج وزارة الصناعة.

ويمكن تلخيص ابرز التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية بعد 2012 كما وردت في الوثائق الاتية

1. **وثيقة الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030**

أ- **الرؤية** ان تلك الاستراتيجية تسعى لمنح القيادة للقطاع الصناعي الخاص لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، لديه قدرة تنافسية اقليمية ودولية، يستثمر الموارد المحلية وتتكامل حلقات التجهيز والانتاج والتوزيع فيه مع المحيط الاقليمي والدولي ، يعمل ضمن بيئة أعمال محفزة، ونظام مؤسسي وتنظيمي

يضمن تنفيذ وتحقيق الاهداف، يسهم في توفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي للفرد العراقي.

ب- **محاور الاستراتيجية الصناعية : تضمنت اربع محاور**

المحور الأول: بناء عناقيد صناعية،مندمجة في سلاسل القيمة المحلية والعالمية ، تتمتع بقدرة تنافسية عالية بقيادة الصناعات الكبيرة

المحور الثاني: توفير إطار عام مستقر للتنمية وأسواق محفزة لنمو للمنشآت الصناعية

المحور الثالث: تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية

المحور الرابع: وجود نظام ملائم للحوكمة يساعد على تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة

5. الأهداف للاستراتيجية هي تحقيق زيادة :- (الصناعة ،2012، 8)

- معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية الى 8 %
- نسبة التشغيل الصناعية الى 25 %
- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الى 25 %
- نسبة الاستثمار الصناعي الى 27 %
- نسبة الصادرات الصناعية الى 40 %
- نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية الى 50 %
- نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية الى 70 %

د- **أدوات تنفيذ الاستراتيجية الصناعية :** تم التركيز على مجموعة من السياسات، وهي : (الصناعة 2012، 14)

1. **سياسات الدخول والخروج من السوق وممارسة الأعمال :** ركزت على تعديل الإجراءات الخاصة بالبدء في أي نشاط ممارسة الأعمال من خلال
   - أ- تحسين إمكانات الحصول على التمويل وتنويع الأدوات المالية.
   - ب- تعديل قواعد سوق العمل إجراءات الدخول الخروج وممارسة الأعمال
   - ت- تسهيل عملية دفع الضرائب بواسطة المنشآت.
   - ث- تسهيل إجراءات التجارة الدولية
   - ج- تسوية المنازعات ووضع إجراءات واضحة لتنفيذ العقود والخروج من السوق
2. **السياسات الأفقية:** ركزت على تنمية القطاع الخاص: من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات وعلى النحو التالي:
   - أ- تنمية روح المبادرة
   - ب- تنمية العناقيد الصناعية.
   - ت- تحسين تنافسية المنشآت.
   - ث- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والروابط العالمية
   - ج- تنمية مهارات الموارد البشرية وتنمية القدرات التكنولوجية والابتكارية
   - ح- استكمال إعادة هيكلة منشآت القطاع العام وسياسات التأهيل
   - خ- تحسين الأوضاع القائمة في بيئة الأعمال حتى يمكن زيادة معدلات الاستثمار
   - د- العمل على حماية البيئة بالتزامن مع العمل على تنمية الصناعة
   - ذ- العمل على تحقيق هدف التنمية الإقليمية
   - ر- التقليل من الفقر من خلال جهود المبذولة للتنمية الصناعية
3. **السياسات القطاعية (العمودية):**

استهدفت تنمية أنشطة صناعية محددة ودعت الى تحديد الأنشطة القطاعات الأولوية، من خلال القيام بدراسات تفصيلية، مع أهمية وضع نظام للحوافز متوازن، وأكدت على أهمية التصميم الدقيق للتدخلات القطاعية، على ان تتضمن أنواع محددة من الدعم تشمل:

- أ- دعم فني للمنشآت الصناعية
- ب- تنمية العناقيد القطاعية
- ت- الترويج للاستثمار
- ث- تحسين القدرات التكنولوجية المتخصصة للقطاعات وقدراتهم الابتكارية

4. **سياسات تقوية البنية التحتية :** تشمل

- تقوية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تحسين كافة وسائل النقل واللوجستيات
- وضع البنية التحتية للدعم الفني، من خلال إنشاء مراكز التنمية الأعمال
- وضع البنية التحتية الصناعية من خلال تطبيق نظام الجودة والمعايير
- تحسين مصادر الطاقة وإمكانيات الحصول عليها

2. **خطة التنمية الوطنية (2013-2017):**

جاءت هذه الخطة لتواكب التحولات السياسة الصناعية فدعت الى بناء قطاع خاص يتميز بالتفاعل والتنافسية وسعت إلى تحقيق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، كما دعت الى تقليل الدعم للقطاع العام، مما يشير الى وجود نوايا لدعم القطاع الخاص بهدف زيادة مساهمته في الناتج وتكوين رأس المال، وسعت الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف لدعم القطاع الخاص من ابرزها: (التخطيط ،2014، 53)

1. اعتماد الصيغ الحديثة للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في تنفيذ المشاريع الصغيرة.
2. تهيئة البرامج المتعلقة بتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة وتطوير الملاكات الفنية والإدارية.

3. مراجعة أليات تنفيذ المشاريع والعمل على تبسيطها.
4. رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي. من خلال ما يلي
5. تأسيس حاضنات الأعمال وأنشاء مجمعات صناعية متطورة ومتكاملة
6. أعادة الحيوية للمصارف لتكون حاضنة للفعاليات المالية وتوفير الدعم المالي
7. تفعيل قانون حماية الإنتاج المحلي وقانون منع الاحتكار وقانون التعريفة الجمركية وقانون حماية المستهلك.
8. تحويل المشاريع الصغيرة غير المنظمة إلى منظمة وتأمين الشروط اللازمة لإنجاح هذه العملية.
9. توجيه استثمارات المشاريع الصغيرة نحو القطاعات الإنتاجية المولدة لفرص العمل للحد من البطالة.
10. شمول العاملين في المشاريع الصغيرة كافة بقانون التقاعد وحقوق السلامة المهنية والصحية.
11. منح القروض وبفوائد ميسرة لتشجيع المشاريع الصغيرة.

3. خطة التنمية الوطنية (2018- 2022):

1. سعت هذه الخطة الى الحد من تداعيات الازمة الاقتصادية والأمنية التي عصفت في البلاد في عام 2014 ودعت الى بناء دولة تمارس أدوار تنموية، يكون القطاع الصناعي الخاص فيها شريكا فاعلاً في تحديد وتنفيذ السياسات الصناعية ، من خلال سياسات جذب لرؤوس الأموال الأجنبية والمنافسة الحقيقية، وكان من ابرز توصياتها ما يأتي. (التخطيط ،2018، 94)
2. توسع نطاق عمل المشاريع الصغيرة (قطاعياً ومكانياً) على ضوء ما يحتاجه كل قطاع أو محافظة، بالاستناد إلى الأهداف التي تسعى خطة التنمية إلى تحقيقها.
3. العمل على تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة في العراق وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.
4. منح المشاريع الصغيرة الفرصة الحقيقة للقيام بدور فاعل في عملية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تحفيزها لاستغلال الميزة النسبية لمنتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية وتحسين مستوى جودة المنتجات، أذ أن جودة المنتجات يعد شرطاً ضرورياً للتنويع الاقتصادي.
5. ضرورة أنشاء الهيئة المحلية للمشاريع الصغيرة التي ستدير صندوق تنمية المشاريع الصغيرة.
6. مواصلة العمل من اجل إكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة (2018 -2019)، وتنفيذ ثلاث مدن صناعية أخرى في ثلاث محافظات خلال المدة (2020-2022).
7. إنجاز عملية إنشاء (حدائق علوم)، التي تتضمن إنشاء حديقة علوم واحدة في كل محافظة خلال سنوات خطة التنمية (2018- 2022)

واتبعت الحكومة العراقية مجموعة من الوسائل والخطوات لتحقيق هذه الأهداف.

1. توفير مجموعة من الخدمات الاستشارية والإرشادية، وخدمات تخطيط الأعمال، وقيام برامج التدريب، وتقديم جميع أنواع الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة.

2. من اجل تنمية المشاريع الصغيرة ضرورة إنشاء صندوق لتوفير (رأس مال ابتدائي)، وتمويل بشروط ميسرة، وضمانات قروض للقطاع الخاص، بهدف توسيع أنشطته المشاريع القائمة وإنشاء مشاريع جديدة وبناء وزيادة قدرة المشاريع الصغيرة التنافسية، وتحفيزها على الريادة والابتكار ويتم ذلك أيضاً من خلال تأسيس (مصرف تنموي) هدفه دعم المشاريع الصغيرة وتتم أدارته من قبل القطاع الخاص.

3. تقديم الحوافز والامتيازات للمصارف الخاصة في العراق والتي تعمل على توجيه ائتمانها (ومدّخراتها) من اجل زيادة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة.

4. استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الكبرى والمشاريع الصغيرة من اجل أشراكها في هيكلة المشاريع العامة، ووضع مجموعة من الآليات والخطوات لتسهيل عمليات الاندماج بين المشاريع العامة والمشاريع الصغيرة بهدف زيادة قدرتها التنافسية وتحسين كفاءتها.

5. تطبيق معايير (الحوكمة) في إدارة المشاريع الصغيرة في العراق.

6. من اجل تحقيق هدف إنشاء (حدائق علوم)، تعمل الحكومة على توفير البنية التحتية الأساسية الضرورية لها مثل الأراضي والخدمات، ويعمل القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) من خلال الشركات الكبرى على توفير كل ما تحتاجه هذه الحدائق من اجل البدء بالعمل، الهدف من إنشاءها هو جذب فرص الاستثمار الريادية ودعم مبادرات الشباب وتحويلها إلى مشاريع تخدم عملية التنمية خاصةً في مجال تطبيقات تقنية الاتصالات الحديثة، وغيرها من البرامج والاختصاصات ذات الأهمية في السوق.

7. تحسين المناطق الصناعية القائمة فعلاً، وإنشاء مجموعة من المناطق الصناعية الجديدة وقيام حاضنات الأعمال، ومراكز تطوير الأعمال، فضلا عن مجموعة من الأفكار التطويرية.

الاستنتاجات :

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات من ابرزها :

1. شهد العراق خلال المدة 1960- 003 تطبيق سياسة صناعية عمودية ركزت على التصنيع المعوض للاستيراد خلال المدة 1960- 2003، واقتصر تعويض الاستيراد على الصناعة المدنية خلال المدة (1960-1985) ثم انتقل الى الصناعة العسكرية لذا شهد لقطاع الصناعي توسعا ملحوظا بعد منتصف الثمانينيات ووصلت مساهمته الى حوالي 12% وهي اعلى مساهمة وصلها في تاريخه الإنتاجي .
2. نتج عن تطبيق سياسة تعويض الاستيراد تكوين قطاع صناعي غير متوازن ومتحيز لصالح الصناعات الاستهلاكية ولا يمتلك القدرة على التحول إلى الصناعات الوسيطة والرأسمالية، كما أن هذه الصناعات لم تقوى على الاستمرار الا في ظل استمرار الحماية، لذا فان معظم هذه المصانع توقفت بشكل جزئي او تام بعد فرض العقوبات الدولية في عام 1991 ، فضلا عن تعرضها معظمها للتدمير خلال الحروب وثم خلال اعمال النهب والسلب بعد 2003 .
3. شهدت المدة من 2003-2012 توجه ليبراليا متطرفا تمثل في تخلي الحكومة التام عن دعم النشاط الإنتاجي والدعوة الى تركه للنشاط الخاص
4. شهد العراق خلال المدة (2014-2021) تحولا في توجهات السياسة الصناعية تمثل في الدعوة الى تبني مزيج من السياستين الافقية والعمودية وهي التوجهات التي تبنتها وثيقة الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030

التوصيات :

تدعو هذه الورقة الى تبني مقاربة عقلانية، لمعالجة مشكلات القطاع الصناعي في العراق ، تقوم على الجمع بين دور السوق ودور السياسة الصناعية، اذا لا يمكن تحقيق إعادة الاعمار ولا إطلاق تنمية مستدامة من دون دور نشيط السياسة الصناعية، فالإصلاح المنشود ينبغي ان تلعب فيه الدولة دورا متوازنا ومتكاملا مع السوق ، خصوصا أن القطاع الصناعي الخاص في العراق وبسبب أوضاعه المعروفة يحتاج لوقت طويل والى دعم الدولة ،ونوصي لتحقيق هذه الأفكار بضرورة العمل بما يأتي :-

1. إعادة تفعيل بنود الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 أو دعم الصناعة الوطنية وفق استراتيجية جديدة تستوعب كافة التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق انطلاق القطاع الصناعي ويتوجب بهذا الخصوص تشكيل لجان عمل مشتركة تضم الخبراء وممثلين عن القطاع العام والخاص.
2. الاسراع بسن القوانين والتشريعات الساندة والكفيلة بنهضة القطاع الصناعي.
3. تذليل الصعوبات التي تعيق تدفق المدخلات الوسيطة والرأسمالية للإنتاج الصناعي.
4. تهيئة بنية تحتية المناسبة لممارسة الاعمال.
5. الزام الوزارات وشركات القطاع العام وباقي المؤسسات الحكومية بالتعاقد مع وزارة الصناعة لتوفير المستلزمات والسلع الضرورية.
6. الاستعانة بالخبرات الاجنبية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عقود المشاركة والادارة وادخال التقانة العالية لكافة اصناف الشركات والمؤسسات المنتجة فضلا على تدريب وتأهيل الكادر البشري المنخرط في هذا القطاع.

المصادر

أولا : المصادر العربية

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) (2007)، اثر السياسة الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمم المتحدة، نيويورك،
2. أمين حواس، عودة (2018) ، السياسات الصناعية: ما هو الجديد، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني
3. أيناس محد رشيد المشهداني (2012) ، تكييف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،
4. جمهورية العراق (2014) ، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2013-2017) بغداد
5. جمهورية العراق (2018) ، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، بغداد،
6. حطاب موارد (2016)، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر
7. صادق علي حسين (2016) ، السياسة الصناعية في معادلة الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الأبحاث
8. عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد (2011)، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع والثمانون
9. فلاح خلف الربيعي (2015) ، السياسات الصناعية، دار الروسم للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى،
10. محصول سعيد (2014)، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر للفترة (2002- 2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر

11. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (2013)، تقرير التنمية الصناعية، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي،
12. وزارة التجارة والصناعة المصرية(2016)، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2016-2020، مصر،
13. وزارة الصناعة والمعادن (2012) ، ، ملخص الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030والیات التنفيذ ، بغداد ، 2012 ، ص 8
14. توفيق إسماعيل (1981) ، " أسس الاقتصاد الصناعي وتقيم المشروعات " منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت ،1981 ، " ص 53
15. حيدر حسين آل طعمة ، (2017) ، القطاع الصناعي في العراق وفرص النهوض، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

ثانيا : المصادر الأجنبية

1. Gilberto Sarfati European (1998) , industrial policy as a non-tariff barrier https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=302719
2. Mario Cimoli، Giovanni Dosi، and Joseph E. Stiglitz (2013) , industrial policy and Development The political Economy of capabilities Accumulation, oxford university , New York
3. Mustapha K. Nabli , Jennifer Keller ,Claudia Nassif (2006) ,,The Political Economy Of Industrial Policy In The Middle East And North AfrICA1 , World Bank ,March
4. Wilson Peres and Annalisa Primi(2009), Theory and Practice of Industrial Policy,Evidence from the Latin American Experience , Santiago , Chile, February